

التخصيص بالقياس الخفي، وأثره في الفروع الفقهية

د. محمد حسن علوش

الأستاذ المساعد في الفقه وأصوله

بالجامعة الإسلامية بغزة

د. صلاح الدين طلب فرج

الأستاذ المساعد في الفقه وأصوله

بالجامعة الإسلامية بغزة

ملخص بحث

يعرض هذا البحث لآراء الأصوليين في مسألة التخصيص بالقياس الخفي، وذلك من خلال بيان صورة المسألة، وخلاف الأصوليين فيها مع توضيح سبب الخلاف، ثم عرض أدلة كل فريق منهم ومناقشتها وتحليلها وبيان الراجح منها، بعد ذلك يُبين البحث أثر القول بجواز تخصيص العام بالقياس الخفي في بعض الفروع الفقهية، معتمداً في الوصول إلى النتائج المرجوة من هذا البحث بالمنهج الاستنباطي التحليلي. وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج أهمها: أن القياس الخفي يخصص العموم إلا إذا كان هناك ما هو أقوى منه فلا يقوى على تخصيصه، وقد ظهر ذلك من خلال الفروع الفقهية التي طبقت على هذه المسألة.

ABSTRACT

This paper presents the views of scholars of Usul Al Fiqh on the issue of allocation relative invisibility. Through a statement image issue, the disagreement with the scientists explain why the controversy, , Then each team to present evidence of them, discussed and analyzed and more correct statement of it. After that research shows the impact that it is permissible year allocation relative invisibility in Fiqh samples. Dependent on access to the desired results of this research approach deductive analytical. The research concluded that a number of the most important results, The measurement hidden devoted to the House of Commons if there is what is stronger than it is not strong enough to customize.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين محمد بن عبد الله وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد.

يعتبر علم أصول الفقه من أشرف علوم الشريعة، وأرفعها مكانة، وأعظمها شأنًا، كما يعتبر تعلم هذا الفن والإحاطة بمصطلحاته ومفاهيمه من ضرورات إثراء الملكة الفقهية اللازمة في الفصل في المسائل والمستجدات، ومن أهم هذه المفاهيم والمصطلحات ما يتعلق بالعام والخاص، إذ عليها يتوقف فهم خطاب الشارع واستنباط الأحكام. وقد تحدث الأصوليون كثيراً في مسألة تخصيص العموم بالقياس، فكثرت فيها مذاهبهم، وتشعبت أقوالهم، واشتد الخلاف أكثر من ذلك في جواز تخصيص العموم بالقياس الخفي، ومدى قوته على التخصيص، لذلك جاء هذا البحث بعنوان: (التخصيص بالقياس الخفي، وأثره في الفروع الفقهية)، على أمل أن يكون إضافة فقهية واضحة في المسألة المعروضة، وذلك من خلال تحليل آراء الأصوليين ومناقشة أدلتهم، ثم تطبيق أثر الخلاف على بعض فروع الفقه، سائلاً المولى عز وجل أن يكون مداد قلبي حجة لي يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

الدراسات السابقة:

ما وقفت عليه من جهود للعلماء في هذه المسألة قليل، منها على سبيل المثال:

١. (التخصيص بالقياس - دراسة أصولية -)^(١)، وهو بحث مقدم من الدكتور عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العويد، منشور بمجلة وحدة البحوث بجامعة القصيم بالمملكة العربية السعودية، سرد فيه الباحث أقوال الأصوليين في مسألة تخصيص العموم بالقياس مطلقاً، وقد اقتصرته الدراسة على بيان مذاهب الأصوليين في المسألة مع بيان الراجح منها، كما أنها لم تتعرض لخلاف الأصوليين في جواز التخصيص بالقياس الخفي، وهذا ما سيضيفه هذا البحث إن شاء الله تعالى مع تطبيق أثر الخلاف على بعض فروع الفقه.

٢. (تخصيص العموم بالعرف)، وهو عبارة بحث محكم لفضيلة الأستاذ الدكتور ماهر حامد الحولي، وقد تحدث فيه عن حقيقة التخصيص والعموم والعرف، وانتهى إلى القول بجواز تخصيص العام به، مبيناً أثر ذلك القول في بعض الفروع الفقهية في أبواب العبادات والمعاملات والجنایات، والدراسة المقدمة وإن كانت تختلف في مع هذا البحث في تناولها موضوع القياس كمخصص للعموم، إلا أن الباحث قد استفاد من منهجية من سبقه استفادة كبيرة تمثلت في تحليل آراء الأصوليين وأدلتهم من أجل الوصول إلى نتائج البحث المطلوبة^(٢).

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة هذا البحث في بيان أثر القول بجواز تخصيص عموم الكتاب والسنة بالقياس الخفي في بعض الفروع الفقهية، ذلك أن الأصوليين قد اختلفوا في جواز تخصيص عمومهما بالقياس مطلقاً، لأنه يلزم حينئذ تقديم الفرع على الأصل، والأضعف على الأقوى، فإن جاز ذلك عند بعض الأصوليين فهل يثبت عندهم في القياس الخفي؟ وكيف يؤثر اختلافهم في المسألة على الحكم في بعض الفروع الفقهية؟

أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث في الأسئلة التالية:

- ١- ما طبيعة المسألة، وما هي آراء الأصوليين فيها؟
- ٢- ما سبب الخلاف في المسألة وما هو الراجح فيها؟
- ٣- ما تأثير الخلاف في المسألة على بعض فروع الفقه؟

منهجية الباحث:

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الاستقرائي في جمع آراء الأصوليين في المسألة، وباستخدام المنهج التحليلي المقارن بين الباحث أدلة كل مذهب ووجه الدلالة منها، مرجحاً من بين الآراء ما يقويه الدليل، ثم تطبيق الرأي الراجح على بعض المسائل في فروع الفقه.

هيكل البحث:

قسمنا بحثنا الى المقدمة السابقة ومبحثين؛ على النحو التالي:

المبحث الأول

طبيعة المسألة وتحريم محل النزاع فيها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: طبيعة المسألة ومذاهب الأصوليين فيها.

المطلب الثاني: أدلة المذاهب ومناقشتها والراجح منها.

المبحث الثاني

أثر التخصيص بالقياس الخفي على بعض الفروع الفقهية

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أثر التخصيص بالقياس الخفي في العبادات.

المطلب الثاني: أثر التخصيص بالقياس الخفي في الأحوال الشخصية.

المطلب الثالث: أثر التخصيص بالقياس الخفي في الحدود.

الخاتمة: وقد تضمنتها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

طبيعة المسألة وتحريم محل النزاع فيها

المطلب الأول: طبيعة المسألة ومذاهب الأصوليين فيها.

أولاً: طبيعة المسألة وصورتها.

أ- طبيعة المسألة:

معلوم عند الأصوليين أن القياس نوعان من حيث إفادته للقطع أو الظن، وهما:

- القياس الجلي: وهو: (ما قُطع فيه بوجود علة حكم الأصل في الفرع) ^(٢)، وهو بذلك يشمل القياس المساوي، والأولى، ومثاله قياس الضرب على التأنيف بجامع الإيذاء في كل منهما، ذلك أن علة تحريم التأنيف والتي هي الإيذاء مقطوع بوجودها في الضرب ^(٤). وهذا النوع من القياس يفيد القطع عند جمهور الأصوليين خلافاً لبعض المتكلمين الذين يرون أن القياس المفيد للقطع هو القياس المنطقي ^(٥).

- أما القياس الخفي: أو الظني وهو: (ما لم يُقطع فيه بوجود علة حكم الأصل في الفرع) ^(٦)، أو هو ما لم يُقطع بوجود العلة فيه بحكم الأصل. ومثال ذلك: قياس التفاح على البُر بجامع الطعم في كل منهما حتى يثبت بذلك حرمة التفاضل الثابتة في البُر، فالعلة هنا - وهي الطعم- غير مقطوع بوجودها في البُر ابتداءً، لأنها مترددة بين الطعم، والكيل، والاقتيات، والإدخار ^(٧).

ب- صورة المسألة:

أشار الأصوليون في مصنفاتهم أن من المخصصات المنفصلة للقياس، وقد نقلوا الإجماع على جواز التخصيص بالقياس الجلي الذي قُطع فيه بوجود علة حكم الأصل في الفرع، قال الزركشي مبيناً ذلك: (الجلي يجوز التخصيص به قطعاً) ^(٨)، وقال: (أجمع أصحابنا على جواز التخصيص بالقياس الجلي) ^(٩).

أما القياس الخفي الذي لم يُقطع فيه بوجود علة حكم الأصل في الفرع فقد وقع الخلاف بين الأصوليين في جواز تخصيص عموم القرآن والسنة به، وبمعنى آخر: فإنه إذا ورد نصّ عام من القرآن أو السنة، وجاء قياس خفي يعارض هذا العام في بعض أفرادها، فهل يُخصص هذا العام بذلك القياس الخفي، أم يبقى العام على عمومته؟

ومثال ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ^(١٠)، فهو عام في كل ذات حمل، ويخرج من هذا العموم زوجة المجهول الذي لا يتصور من مثله وقوع الجماع إذا مات وهي حامل، فإنها لا تعتد منه قياساً على الحمل الحادث بعد وفاته، لأنه لا يمكن أن يكون الحمل من زوجها، وهذا عند القائلين بجواز التخصيص بالقياس الخفي، أما القائلون بمنع التخصيص بالقياس الخفي فيبقى العام عندهم على عمومته، ويترتب على قولهم في هذه المسألة وجوب اعتداد زوجة المجهول الذي لا يتصور وقوع الجماع من مثله إذا مات وكانت زوجته حامل ^(١١).

ثانياً: مذاهب الأصوليين في المسألة وسبب الخلاف فيها.

اختلف الأصوليون في جواز تخصيص القياس الخفي لعموم القرآن والسنة على مذهبين، هما: المذهب الأول: قالوا بجواز تخصيص عموم القرآن والسنة بالقياس الخفي، ولهذا الرأي ذهب أكثر الأصوليين، وقد نُقل ذلك عن الأستاذ أبو منصور والأستاذ أبو إسحاق بعد أن حكيا خلاف الأصوليين في المسألة، قالوا: والصحيح الذي عليه الأكثرون جوازه ^(١٢).

المذهب الثاني: حيث ذهب بعض الأصوليين إلى منع التخصيص بالقياس الخفي، وهو مذهب بعض المتكلمين، وأبي الحسن الأشعري^(١٣).

سبب الخلاف في المسألة:

من خلال تتبع أقوال الأصوليين في المسألة يظهر لي أن سبب اختلافهم في مسألة تخصيص العموم بالقياس الخفي هو اختلافهم في مدى افادة القياس بأنواعه المختلفة للعلم والقطع. قال الإمام الشوكاني: (من منع من العلم به -القياس- قال بالمنع من التخصيص به، ومن منع من بعض أنواعه دون بعض فقد منع من التخصيص بذلك البعض، ومن قبله مطلقاً فقد خصص به مطلقاً^(١٤). ومن كلام الإمام الشوكاني السابق يتضح أن الخلاف بين الأصوليين في مسألة التخصيص بالقياس الخفي ما هي إلا امتداد طبيعي لاختلاف مناهجهم في الأخذ ببعض أنواع القياس نظراً لضعفها، بالإضافة إلى أن بعضهم ينكر القياس بالكلية^(١٥).

أدلة المذاهب ومناقشتها والراجح منها

أولاً: أدلة المذاهب ومناقشتها.

أ- أدلة المذهب الأول ومناقشتها.

استدل القائلون بجواز تخصيص عموم القرآن والسنة بالقياس الخفي بأدلة كثيرة منها:

١- قالوا أن القياس وإن كان ظنياً لا يفيد القطع، إلا أن العمل به ثابت بدليل مقطوع به، وهذا يوجب إجراء القياس مجرى الدليل المفيد للعموم في القوة^(١٦).

ويرد عليه:

إن القياس الخفي وإن كان لا ينهض في القوة إلى مستوى النص المفيد للعموم إلا أنه يخصه، ومثال ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرٌ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ، وَلَدٌ وَلَهُ، أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ بِرِثَتِهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾^(١٧)، فهو نص عام فيمن له جد، ومن لا جد له، وقد خصه قياس الصحابة ﷺ للجد مع الإخوة على الأب في اسقاطهم، وهو قياس شبهه، وفي ذلك حجة على من قال أن العموم يُخصص بالقياس الجلي دون الخفي^(١٨).

٢- إن في تخصيص العموم بالقياس الخفي جمع بين الأمرين، وهذا أولى من تعطيلهما أو تعطيل أحدهما^(١٩).

ويرد عليه:

بأنه استدلال فاسد، لأن القدر الذي وقع فيه التقابل بين النص المقتضي للعموم والقياس الخفي ليس فيه جمع، بل هو رفع للعموم، وعمل بالقياس المجرى^(٢٠). وأجيب عنه بأنه يمكن إجراء العموم في غير المقيس، وإعمال القياس في المقيس، وبذلك نجمع بين العموم والقياس^(٢١).

٣- إن العموم يحتمل التخصيص، ويحتمل كذلك أن يُستعمل في غير ما وضع له، أما القياس فلا يحتمل شيئاً من ذلك فهو أولى^(٢٢).

ويرد عليه:

بأن احتمال الغلط في القياس الخفي ليس بأقل من احتمال العموم للتخصيص، بل ذلك موجود في أصل القياس، وقد يكون القياس مستفاد من خبر الآحاد فيكون تطرق الإحتمال فيه أكثر^(٢٣).

٤- إن القياس الخفي دليل صحيح، فيكون حكمه حكم القياس الجلي في جواز التخصيص به^(٢٤).

ب- أدلة المذهب الثاني ومناقشتها.

استدل القائلون بمنع التخصيص بالقياس الخفي بأدلة كثيرة، منها:

١- حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه لما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يبعثه إلى اليمن فسأله: (بم تقضي إذا عرض عليك قضاء؟ قال: بكتاب الله، قال فإن لم تجد؟ قال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال فإن لم تجد؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو...)^(٢٥).
ووجه استدلالهم منه: أنه يشترط للعمل بالقياس عدم وجود النص من الكتاب أو السنة، وفي حالة التخصيص يكون النص موجوداً، فلا يجوز القياس^(٢٦).

ويرد عليه:

بأنه يلزم منه منع تخصيص الكتاب بالسنة، لأن معاذ رضي الله عنه ذكر الكتاب قبل السنة، وذلك باطل بالاتفاق^(٢٧).
٢- وقالوا أن العموم دليل مقطوع به، والقياس مظنون، ولا يجوز الاعتراض بالمظنون على العموم، والقول بجواز التخصيص بالقياس الخفي من هذا القبيل^(٢٨).

ويرد عليه:

أنه يلزم من ذلك بطلان التخصيص بخبر الواحد لأنه مظنون^(٢٩).
٣- وقالوا أن النسخ كالتخصيص، فالنسخ يخص الزمان، والتخصيص يختص بالأعيان، وقد ثبت أنه لا يجوز نسخ العموم بالقياس الخفي، فكذلك لا يجوز التخصيص به^(٣٠).

ويرد عليه:

بأنه يبطل بخبر الواحد، فهو ينسخ به، وكذلك يجوز التخصيص به^(٣١).

ثانياً: الراجح في المسألة.

بعد استعراض أدلة الأصوليين في مسألة التخصيص بالقياس الخفي ومناقشتها، يتضح لنا قوة الخلاف بين الأصوليين في المسألة، وأن كلا من القولين فيهما وجهة واعتبار، ولكن الذي يرى الباحث ترجيحه من القولين السابقين، هو جواز التخصيص بالقياس الخفي، إلا إذا ظهر من القرائن ما يمنع منه، كشدة خفائه، أو معارضته ما هو أقوى منه، ومن مبررات ترجيح القول بتخصيص العموم بالقياس الخفي ما يلي:

١. لأن القياس قد وضع لمدارك الأحكام، والخفي نوع منه فيخصص به العموم.
 ٢. ولأن القول بتخصيص العموم به فيه إعمال للقياس بنوعه خفياً كان أو جلياً، وهذا أولى من إعمال أحدهما وإهمال الآخر.
- أن العموم يخص بالنص مع كون النص مؤولاً، أو كون اللفظ مستخدماً استخداماً مجازياً، وتخصيصه بالقياس الخفي أولى.

المبحث الثاني

أثر التخصيص بالقياس الخفي على بعض الفروع الفقهية

بعد دراسة آراء الأصوليين في التخصيص بالقياس الخفي، وبيان مشروعيته، يحسن بنا أن نذكر بعض الفروع الفقهية التي كان للقياس الخفي أثر فيها، وقد قسمناها إلى ثلاثة أقسام، وهي: أثر التخصيص بالقياس الخفي في العبادات، ثم في الأحوال الشخصية، ثم أثرها في الجنایات.

المطلب الأول: أثر التخصيص بالقياس الخفي في العبادات

ونضرب لذلك مثلاً لنبيين فيه أثر التخصيص بالقياس الخفي في مسألة من مسائل الحج، وهي الأكل من هدي التمتع، وقبل أن نبين حكم المسألة سنبيين مفهوم الهدي ومشروعيته على النحو التالي:

الفرع الأول: مفهوم الهدى في اللغة والاصطلاح

الهدى: في اللغة يأتي على معانٍ عدة منها^(٣٢):

البيان والتعريف، الدلالة على الطريق، الهدية، الرشد والدلالة، ما يُهْدَى إلى النَبِيَّتِ الحَرَامِ من النَّعَمِ لِتُنْحَرِ .
والمعنى اللغوي المراد هنا هو الهدى بمعنى ما يُهْدَى إلى النَبِيَّتِ الحَرَامِ من النَّعَمِ لِتُنْحَرِ .

الهدى في الاصطلاح:

لم يختلف التعريف الاصطلاحى للهدى عن التعريف اللغوي ولذلك لم يطل الفقهاء في تعريفه بل إن البعض لم يعرفه بالملق، ويع الاطلاع في كتب الفقهاء فقد وجدنا تعريفين للهدى؛ الأول منهما لابن مودود الموصلي فقد ذكر أن المقصود به أنه: اسم لما يهدى إلى الحرم، ويذبح فيه من الإبل والبقر والغنم^(٣٣)، والثاني للقرافي فقد ذكر أنه: اسم لما يجب من الدماء في الحج على من تمتع أو قرن^(٣٤).

الفرع الثاني: أنواع الهدى

ينقسم الهدى إلى قسمين بناءً على اختلاف أسبابه؛ فهناك هدي التطوع، والهدى الواجب، نتحدث عن كل واحد منهما بإيجاز، على النحو التالي:

أولاً: هدي التطوع

يبتوع بهذا الاعتبار إلى نوعين:

١. لمن يريد النسك: يستحب لمن لم يرد الحج أو أراده ولكن لم يرتكب ما يوجب عليه الهدى أن يقدم هدياً، فقد قال الإمام النووي في هذا الأمر: "اتفقوا على أنه يستحب لمن قصد مكة بحج أو عمرة أن يهدي هدياً من الأنعام وينحره هناك، ويفرقه على المساكين الموجودين في الحرم"^(٣٥)، وقد فعل ذلك النبي ﷺ في حجة الوداع مائة بدنة، جاء في الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (أهدى رسول الله ﷺ في حجة الوداع مائة بدنة نحر منها ثلاثين بدنة بيده ثم أمر علياً فنحر ما بقي منها)^(٣٦).

٢. لمن لم يرد الحج: يستحب لمن لم يرد الحج أن يرسل له بالهدى إن كان مستطيعاً؛ وذلك لفعل النبي ﷺ، فقد روت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: "فتلت قلائد بدن النبي ﷺ بيدي ثم قلدها وأشعرها وأهداها فما حرم عليه شيء كان أحل له"^(٣٧)، قال النووي: (فيه دليل على استحباب الهدى إلى الحرم وأن من لم يذهب إليه يستحب له بعثه مع غيره واستحباب تقليده وإشعاره)^(٣٨).

ثانياً: الهدى الواجب

تختلف الأسباب التي أدت إلى وجوب هذا النوع من الهدى، فمنها ما أوجبه المرء على نفسه بعد أن لم يكن واجباً عليه، ومنها ما كان بسبب خلل وقع في الحج، ومنها ما كان شكراً لله تعالى؛ فهي ثلاثة أنواع بناءً على ذلك:

١. ما وجب شكراً لله تعالى: ومن ذلك هدي القران وهدي المتعة فقد وجب شكراً لله تعالى الذي امتن علينا بترك أحد السفين، وقضاء النسكين في سفر واحد^(٣٩)، وقد وجب بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾^(٤٠).
٢. ما وجب بسبب خلل وقع في الحج: إذا أصاب الحاج محذور من محظورات الحج؛ كأن يمس طيباً، أو يغطي رأسه، أو يلبس مخيطاً، أو يحلق رأسه لآفة أصابته، أو غير ذلك من المحظورات، فإنه يجب عليه أن يجبر هذا الخلل بهدي يقدمه كفارة لما فعل^(٤١).

٣. ما وجب بالندر: النذر هو ما وجب بإيجاب الشخص على نفسه بعد أن لم يكن واجباً عليه، فما نذر الحاج أن يذبحه الله تعالى في البيت الحرام فهو واجب، وقد وجب الوفاء بالندر بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾^(٤٢).

الفرع الثالث: حكم الأكل من هدي المتعة

تحرير محل النزاع

اتفق الفقهاء على استحباب الأكل من هدي التطوع^(٤٣)؛ لقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾^(٤٤)، وعن جابر رضي الله عنه قال: كنا لا نأكل من لحوم بدننا فوق ثلاث منى فأرخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «كُلُوا وَتَزَوَّدُوا»^(٤٥). كما اتفقوا على عدم جواز الأكل من الهدي الذي كان بسبب جزاء الصيد، وما كان نذراً^(٤٦). لكنهم اختلفوا في حكم الأكل من هدي المتعة، على مذهبين على النحو التالي: المذهب الأول: ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية^(٤٧)، والمالكية^(٤٨)، والحنابلة^(٤٩) إلى جواز الأكل من هدي التمتع. المذهب الثاني: ذهب الشافعية إلى عدم جواز الأكل من هدي المتعة^(٥٠).

سبب الخلاف:

يرجع خلافهم في المسألة؛ إلى اختلافهم في القصد من الهدي في المتعة بحمله على أنه عبادة مبتدأ، أو هو كفارة، فمن حمله على أنه عبادة اعتبر أن هدي التمتع هو فضيلة لا كفارة، ومن غلب شبهه بالكفارة فمنعه من الأكل منها؛ لأن صاحب الكفارة لا يأكل من كفارته^(٥١).

الأدلة

أولاً: أدلة المذهب الأول

استدل الجمهور على جواز الأكل من هدي التطوع بما يلي:

١. قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾^(٥٢).

وجه الدلالة: ظاهر الآية يبيح الأكل من جميع الهدايا، ولا دليل على تخصيص نوع دون نوع فيدخل فيها هدي المتعة^(٥٣).
٢. عن عمرة بنت عبد الرحمن قالت: سمعت عائشة رضي الله عنها تقول: (خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لخمس بقين من ذي القعدة لا نرى إلا الحج، فلما دنونا من مكة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدي إذا طاف وسعى بين الصفا والمروة أن يحل، قالت: فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر، فقلت: ما هذا؟، قال: نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أزواجه^(٥٤).

وجه الدلالة: في الحديث دلالة على جواز الأكل من هدي التمتع، وقد قال ابن بطال في شرح البخاري: "لا خلاف أن لحم البقر التي نحر النبي صلى الله عليه وسلم عن أزواجه كانت هدي المتعة التي متعن، وقد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم أن يحمل إليهن منه ليأكلنه"^(٥٥).

٣. جاء في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر من كل بدنة ببضعة، فجعلت في قدر فطبخت، فأكلا من لحمها، وشربا من مرقها^(٥٦).

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل هو وعلي صلى الله عليه وسلم من لحم نسكه، فهو نص على إباحة الأكل من الهدي الذي يقدمه الحاج^(٥٧).

٤. قياسه على هدي التطوع بجامع أن كلاً منهما نسك، قدم من الحاج قرية إلى الله صلى الله عليه وسلم^(٥٨).

ثانياً: أدلة المذهب الثاني

استدل الشافعية على عدم جواز الأكل من هدي المتعة بما يلي:

- قياس هدي المتعة على هدي جزاء الصيد، بجامع الوجوب في كل؛ حيث أن هدي جزاء الصيد إنما وجب جبراً لنقص أوقعه الحاج في حجه، وهدي المتعة كان جبراً لقضاء نسكين في سفر واحد، وهذا يجري مع الأصل الذي قرره الشافعية من أن الأصل للإفراد والمتعة على خلاف الأصل، فوجب الهدى من هذا الباب. فاجتمع في هدي المتعة وهدي الكفارة ذات السبب الموجب للهدية، فاشتركا في الحكم^(٥٩).

المناقشة: ويمكن أن نورد على دليل الشافعية أن قياس هدي المتعة على هدي الكفارة قياس مع الفارق، حيث أن هدي الكفارة كان لارتكاب محذور من محظورات الإحرام، أوجب على الحاج أن يكفر عن خطيئته، أما المتعة فإنها ليست بمحذور ولا خطيئة فيها، فافتقرت عما وجب بسبب ارتكاب محذور من محظورات الحج، ولذلك فإن القياس عليها لا يصح.

الترجيح:

الذي نراه راجحاً في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الجمهور من جواز الأكل من هدي التمتع، وذلك لقوة أدلتهم، ولاستنادهم إلى أدلة صريحة وصحيحة من فعل النبي ﷺ وقوله، فقد ثبت عنه ﷺ أنه أكل من هدي المتعة وأرسل لأهل بيته يأكلون منه. والعلة الخفية في هذا الموضوع لم تقو على تخصيص العموم لمعارضته لنصوص صحيحة صريحة، والعلة الخفية إنما تعمل عند عدم وجود نص في المسألة.

المطلب الثاني: أثر التخصيص بالقياس الخفي في الأحوال الشخصية

ونذكر لذلك مثلاً فيما يتعلق بعدة المرأة المتوفى عنها زوجها وهي حامل لو كان زوجها لا يجامع مثله، نبين من خلالها مفهوم العدة وأنواعها، وحال المتوفى عنها زوجها لو كان لا يجامع مثله.

الفرع الأول: مفهوم العدة في اللغة والاصطلاح

العدة في اللغة: من الفعل عدّ وهو إحصاء الشيء، ومنها: (اعتدت بالشيء) أي أدخلته في الحساب والعد، ومنها عدة المرأة قيل أيام أقرائها مأخوذة من العدّ والحساب، وقيل تربصها المدة الواجب عليها، وعدة المرأة: أيام حدادها على زوجها وحزنها عليه^(٦٠).

وسميت بذلك لاشتغالها على العدد من الأقران أو الأشهر غالباً^(٦١).

أما في الاصطلاح: تعددت عبارات الفقهاء في تعريف العدة غير أن المضمون لم يتغير لذلك اكتفي بتعريف واحد منها تجنبا للإطالة، وهو ما اختاره الشربيني حيث عرفها بأنها: "اسم لمدة تتربص فيها المرأة لمعرفة براءة رحمها، أو للتعبد، أو لتفجّعها على زوجها"^(٦٢).

الفرع الثاني: أنواع العدة

العدة لها أنواع عدة روعي فيها طبيعة المرأة والحالة التي تمر بها، فليست الصغيرة كالكبيرة، وليست الحامل كغيرها من ناحية كيفية احتساب العدة وإن كانت العدة واجبة على كل منهن، ويمكننا أن نقول أن العدة تنقسم إلى ثلاثة أنواع: عدة القروء - عدة الشهور - عدة الحمل.

أولاً: عدة القروء

القروء جمع مفردة قرء، والقرء من الأضداد، وأصل القرء: الاجتماع سمي به الحيض لاجتماع الدم في الرحم.

وقد اتفق الفقهاء على أن عدة المطلقة بعد الدخول حقيقة أو حكماً وكانت ممن تحيض ثلاثة قروء؛ لقوله تعالى: **﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾** (٦٣).

ولكن الفقهاء قد اختلفوا بالمراد من القراء، بسبب أن القراء من ألفاظ الأضداد كما أشرنا سابقاً؛ وقد اختلفوا في المسألة على مذهبين:

المذهب الأول: المراد بالقراء الحيض، وبه قال الحنفية (٦٤) والحنابلة (٦٥).

المذهب الثاني: المراد بالقراء الطهر، وبه قال المالكية (٦٦) والشافعية (٦٧).

وقد استدل كل من الفريقين بأدلة من الكتاب والسنة والمعقول، نذكرها بإيجاز دفعاً للإطالة لا سيما أن هذه المسألة من المسائل التي تكلم بها الفقهاء قديماً، وخاض فيها الباحثين طويلاً:

أولاً: أدلة المذهب الأول

استدل القائلون بأن المراد بالقراء هو الحيض بما يلي:

١. قوله تعالى: **﴿وَاللّائِي يَسْنَنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾** (٦٨).

وجه الدلالة: دلت الآية على أن المرأة تنتقل عند عدم الحيض إلى الأشهر، فهنا قامت الأشهر مقام الحيض في العدة، فدل ذلك على أن الأقراء هي الحيض كما في الطهارة بالتيمم حيث يقوم الصعيد الطيب مقام الماء عند عدم وجوده (٦٩).

٢. عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أنه قال في سبأيا أو طاس، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا توطأ ذات حمل حتى تضع حملها ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة" (٧٠).

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالاستبراء بالحيضة، وقد أجمع العلماء على أن الاستبراء في شراء الجوازي يكون بالحيض؛ لأن الغرض واحد وهو براءة الرحم (٧١).

٣. أن العدة شرعت لمعرفة براءة الرحم، والذي يدل على ذلك إنما هو الحيض لا الطهر (٧٢).

ثانياً: أدلة المذهب الثاني

استدل القائلون بأن القراء هو الطهر بما يلي:

١. قوله تعالى: **﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾** (٧٣).

وجه الدلالة: أن اللام الموجود في قوله تعالى **﴿لِعَدَّتِهِنَّ﴾** جاءت بمعنى (في)؛ أي طلقوهن في وقت العدة، فأمر الله أن يكون الطلاق في الطهر لا في الحيض؛ لأن الطلاق في الحيض محظور ومحرم (٧٤).

اعتراض عليه: إن اللام في قوله تعالى **﴿لِعَدَّتِهِنَّ﴾** للاستقبال والمعنى طلقوهن مستقبلات لعدتهن، وإذا كان الطلاق مشروعاً في الطهر فالمطلقة تستقبل عدتها بالحيض (٧٥).

٢. عن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها: انتقلت حفصة بنت عبد الرحمن حين دخلت في الدم من

الحيضة الثالثة قال بن شهاب فذكرت ذلك لعمره بنت عبد الرحمن، فقالت: صدق عروة وقد جادلها في ذلك ناس،

وقالوا: إن الله يقول ثلاثة قروء، فقالت عائشة رضي الله عنها: صدقتم، وهل تدرون ما الأقراء؟ الأقراء

الأطهار (٧٦).

وجه الدلالة: ما روي عن عائشة صريح في أن المقصود بالقروء الأطهار.

اعتراض عليه: بأنه قول صحابي وهو مختلف في حجيته عند الفقهاء.

٣. معروف في اللغة أن العدد يخالف المعدود، ففي قوله تعالى **﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾** ثبوت تاء التأنيث في العدد ثلاثة دل

على أن المعدود مذكر، وأن المراد به الطهر؛ لأنه لو كان المراد به الحيض لجاء اللفظ (ثلاث قروء) لأن

الحيض مؤنث، والعدد يذكر مع المؤنث ويؤنث مع المذكر، فكان المراد بالقراء هو الطهر (٧٧).

اعترض عليه: إن دخول تاء التأنيث على لفظة ثلاثة، لا يدل على أن المراد بالقرء الطهر؛ لأن اللغة لا تمنع من تسمية شيء واحد باسم التذكير والتأنيث كالبر والحنطة فيقال: هذا البر وهذه الحنطة، وإن كان البر والحنطة شيئاً واحداً، فكذا القرء والحيض اسمان للدم المعتاد، فتأنيث العدد باعتبار لفظ القرء وهو المذكر، وأن أقل الجمع ثلاثة ويتحقق ذلك عند الحمل على الحيض لا على الطهر^(٧٨).

الترجيح

بعد عرض أدلة كل من الفريقين ومناقشتها يمكن أن نقول أن الرجح في المسألة هو أن القرء المراد به الحيض وهو ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول وذلك للسببين التاليين:

١. أن الغرض من العدة هو معرفة براءة الرحم، وهو ما يعرف بالحيض لا بالطهر.
٢. أن العدة بالحيض إنما تكون لمن ترى الدم فعلاً، فالصغيرة التي لم تره، والآيسة التي انقطع عنها الحيض لا يكون في حقهن الحيض.

ثانياً: عدة الشهور

تتنوع العدة الواجبة بالشهور إلى نوعين:

أ. العدة الواجبة للمطلقة، ومدتها ثلاثة أشهر^(٧٩)، وهي بدل عن الأقراء؛ وتشمل الآيسة، والصغيرة التي لم تحض، والبالغة في السن ولكنها لم تحض، قال تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَيْسُنَّ مِنَ الْمُحِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ﴾^(٨٠).

ب. العدة التي تكون أصلاً بنفسها، وهي عدة المتوفى عنها زوجها، ومدتها أربعة أشهر وعشرة أيام^(٨١)، وقد ثبتت بقوله ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٨٢).

الفرع الثالث: عدة المتوفى عنها زوجها لو كان لا يجامع مثله

لابد من الإشارة في بداية المسألة إلى مذاهب العلماء في عدة المتوفى عنها زوجها إن كانت حاملاً، ثم مدى اعتبار هذا الحمل له.

أولاً: مذاهب الفقهاء في عدة المتوفى عنها زوجها لو كانت حاملاً

اختلف العلماء في انتهاء عدة الحامل المتوفى عنها زوجها على مذهبين: المذهب الأول: إن عدة الحامل المتوفى عنها زوجها بوضع الحمل، ولو كان وضع الحمل بعد لحظة من وفاة زوجها، وإلى هذا ذهب جمهور فقهاء الأمصار^(٨٣).

المذهب الثاني: إن عدة المتوفى عنها زوجها هو أبعد الأجلين، وهو مروى عن علي بن أبي طالب ﷺ وابن عباس ﷺ^(٨٤).

الأدلة:

أدلة المذهب الأول

استدل الجمهور على أن عدة الحامل المتوفى عنها زوجها تنتهي بوضع الحمل؛ بالكتاب والسنة:

١. قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٨٥).

وجه الدلالة: أن الآية عامة في الحامل المطلقة والمتوفى عنها زوجها، وهي مخصصة لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٨٦)، لأن القصد من العدة هو الاستدلال على براءة الرحم، ووضع الحمل من أقوى الأدلة على ذلك، فيقدم على غيره^(٨٧).

٢. حديث سبيعة بنت الحارث: أنها كانت تحت سعد بن خولة، وهو من بني عامر بن لؤى، وكان ممن شهد بدرًا، فتوفي عنها في حجة الوداع، وهي حامل، فلم تتشب أن وضعت حملها بعد وفاته؛ فلما تطلعت من نفاسها تجملت للخطاب، فدخل عليها أبو السنابل بن بعكك، رجل من بني عبد الدار؛ فقال لها: ما لي أراك تجملت للخطاب ترجين النكاح، فإنك والله ما أنت بناكح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر، قالت سبيعة: فلما قال لي ذلك جمعت علي ثيابي حين أمسيت، وأتيت رسول الله ﷺ، فسألته عن ذلك، فأفتاني بأني قد حلت حين وضعت حملي، وأمرني بالتزوج إن بدا لي^(٨٨).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أفتى سبيعة الأسلمي أن تعتد بوضع الحمل، وأباح لها النكاح بمجرد وضع الحمل، على الرغم من أن الأربعة أشهر وعشرا لم تنقض بعد، مما يدل على أن عدة المتوفى عنها زوجها وهي حامل؛ هي وضع الحمل.

أدلة المذهب الثاني

استدل أصحاب المذهب الثاني على أن المتوفى عنها زوجها تعتد بأبعد الأجلين بما يلي:

- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٨٩)، وقوله تعالى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٩٠).

وجه الدلالة: أن المتوفى عنها زوجها إن اعتدت بأبعد الأجلين فقد عملت بمقتضى الآيتين، ولكن إن اعتدت بوضع الحمل فقد تركت العمل بأية عدة الوفاة، فيكون الجمع أولى من الترجيح^(٩١).

ويمكن الاعتراض عليه بأنه خالف نصوص صحيحة واردة عن النبي ﷺ في المسألة وقول النبي ﷺ مقدم على قول الصحابة.

الترجيح

بعد عرض أدلة المذهبين يتبين لنا أن الراجح في المسألة هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من أن عدة الحامل المتوفى عنها زوجها وضع الحمل، لقوة أدلتهم، وسريانها مع مقصد الشارع الحكيم.

بعد هذا العرض للمسألة نبين آراء العلماء فيمن توفي عنها زوجها وهي حامل وزوجها لا يجامع مثله كأن كان محبوبًا، أو خصيًّا، أو غيرها من عيوب النكاح هل تعتد منه أو لا؟

النصوص السابقة تبين أن المتوفى عنها زوجها وهي حامل تعتد منه بوضع الحمل، ولكن في مثل مسألتنا هذه لا يمكن لمثل هذا أن يحمل منه، ولا أن يكون هذا الولد الذي في أحشائها له، فالقرينة دالة على أن الولد ليس له، ولذلك نظرنا إلى العلة في ثبوت النسب فوجدناها منتفية، فالعلة الظاهرة تفيد أن مجرد وجود العقد فهو مظنة الحمل، والعلة الخفية في كون وقوع نطفة الرجل في رحم المرأة، وحدث الحمل منتفية، فحكم العلماء على أن هذا الولد ليس له فلا تعتد بوضع الحمل منه، وإنما تعتد بعدة الوفاة، وننقل بعض أقوال الفقهاء في المسألة:

- قال الكاساني: "في امرأة الصغير في عدة الوفاة، بأن مات الصغير عن امرأته وهي حامل، فإن عدتها أربعة أشهر وعشر...، فإن هذا الحمل ليس منه بيقين، بدليل أنه لا يثبت نسبه منه، فكان من الزنا، فلا تنقض به العدة كالحمل من الزنا"^(٩٢).

- قال النووي: "أما إذا لم يمكن أن يكون منه، بأن مات صبي لا ينزل وامرأته حامل، فلا تنقض عدتها بوضع الحمل، بل تعتد بالأشهر. ولو مات من قطع ذكره وأنثياه، وامرأته حامل، لم تنقض عدتها بوضعه على المذهب، بناءً على أنه لا يلحقه الولد"^(٩٣).

- وقال ابن قدامة: "وإذا مات الصغير الذي لا يولد لمثله عن زوجته، فأنت بولد لم يلحقه نسبه، ولم تنقض العدة بوضعه، وتعتد بالأشهر" (٩٤).

من خلال ما سبق من أقوال العلماء يتبين لنا أنهم يقولون بأن هذا الولد لا ينسب له وأنها لا تعتد منه بوضع الحمل، وفي هذا ترجيح للقياس بالعلة الخفية.

المطلب الثالث: أثر التخصيص بالقياس الخفي في الحدود

وسنقتصر البحث على نقطة واحدة من ذلك وهي حكم تغريب المرأة الزانية، نبين فيها مفهوم الزنا في اللغة والاصطلاح، وبيان حد الزنا على المحصن وغير المحصن، ثم آراء العلماء في تغريب الزانية.

الفرع الأول: مفهوم الزنا في اللغة والاصطلاح

الزنا في اللغة يأتي بمعنى اللجوء: زناً إلى الشيء؛ لجأ إليه، كما يأتي بمعنى الصعود: زناً في الجبل؛ صعد فيه، وهو بمعنى الضيق (٩٥).

وفي الاصطلاح تعددت عبارات الفقهاء في تعريفه فكانت على النحو التالي:

- الحنفية عرفوه بأنه: "وطء الرجل المرأة في القبل في غير ملك وشبهته" (٩٦).
- أما المالكية فقد قالوا: "إيلاج مسلم مكلف حشفه في فرج آدمي مطبق عمداً بلا شبهة، وإن دبّراً، أو ميتاً، أو غير زوج، أو وطء مستأجرة لوطء، أو مملوكة تعتق عليه، أو مرهونة" (٩٧).
- والشافعية أفادوا بأنه: "إيلاج الذكر بفرج محرم لعينه خال عن الشبهة مشتهداً طبعاً" (٩٨).
- والحنابلة عرفوه بأنه: "فعل الفاحشة في قبل أو دبر" (٩٩).

اتفقت التعريفات السابقة على نقطتين:

أ. أن الزنا هو الوطء المحرم.

ب. تعمد الوطء مع خلوه من الشبهة.

التعريف الراجح

والذي نراه راجحاً من هذه التعريفات هو ما ذهب إليه الحنفية من أنه: (وطء الرجل المرأة في القبل في غير ملك وشبهته)، حيث أن التعريفات الأخرى اعتبرت الاتيان بالدبر زنا على أن الفقهاء يفرقون بين الزنا واللواط في التسمية وفي العقوبة كذلك، فاللواط غير الزنا، ولذا فإن الذي نراه أكثر دقة هو تعريف الحنفية الذي فرق بين الزنا واللواط.

الفرع الثاني: حد الزنا

يختلف حد الزنا باختلاف طبيعة الشخص القائم بالجريمة؛ أعني كونه محصناً أو غير محصن، فالزاني المحصن حد الرجم، أما الزاني غير المحصن فحده الجلد والتغريب، وأذكر بإيجاز أقوال الفقهاء في حد كلٍ منهما:

أولاً: الزاني المحصن

عقوبة الزاني المحصن ذكرنا أم أنثى هي الرجم حتى الموت، وقد ثبتت مشروعيته بالسنة والإجماع، ومن ذلك:

١. عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (إن الله بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق، وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل الله؛ آية الرجم

فقرأناها وعقلناها ووعيناها. رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: والله ما

نجد آية الرجم في كتاب الله؛ فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، والرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف^(١٠٠).

٢. وعن عبد الله بن بريدة عن أبيه أن معاذ بن مالك الأسلمي أتى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله إني قد ظلمت نفسي وزنيت وإني أريد أن تطهرني، فرده، فلما كان من الغد أتاه فقال: يا رسول الله إني قد زنيت، فرده الثانية، فأرسل رسول الله ﷺ إلى قومه فقال: "أَتَعْلَمُونَ بِعَقْلِهِ بِأَسَا تُكْرُونَ مِنْهُ شَيْئًا"، فقالوا: ما نعلمه إلا وفي العقل من صالحينا فيما نرى، فأتاه الثالثة، فأرسل إليهم أيضا فسأل عنه فأخبروه أنه لا بأس به ولا بعقله، فلما كان الرابعة حفر له حفرة، ثم أمر به فرجم^(١٠١).

٣. وفي الحديث أيضًا نقل عبد الله بن بريدة عن أبيه أنه قال: فجاءت الغامدية فقالت يا رسول الله إني قد زنيت فطهرني، وإنه ردها، فلما كان الغد قالت: يا رسول الله لم تردني لعلك أن تردني كما رددت معاذًا، فوالله إني لحبلى. قال: "إِذَا لَا فَادْهَبِي حَتَّى تَلِدِي"، فلما ولدت أنته بالصبي في خرقة قالت هذا قد ولدته، قال: "أَدْهَبِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَطْمِئِنِّي"، فلما فطمته أنته بالصبي في يده كسرة خبز، فقالت: هذا يا نبي الله قد فطمته، وقد أكل الطعام، فدفعت الصبي إلى رجل من المسلمين، ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها، وأمر الناس فرجموها. فيقبل خالد بن الوليد بحجر فرمى رأسها فتتضح الدم على وجه خالد فسبها فسمع نبي الله ﷺ سبه إياها، فقال: "مَهْلًا يَا خَالِدُ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكْسٍ لُغْفِرَ لَهُ"، ثم أمر بها فصلى عليها ودفنت^(١٠٢).

٤. وقد أجمع علماء المسلمين على أن حد الزاني المحصن الرجم حتى الموت، لم يخالف في ذلك إلا الخوارج، وخلافهم غير معتبر فلا يؤثر على الإجماع^(١٠٣).

ثانيًا: الزاني غير المحصن

حد الزاني غير المحصن الجلد، وقد ثبتت مشروعيته بالكتاب والسنة والإجماع، على النحو التالي:

١. قوله تعالى: «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدُ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ»^(١٠٤).

٢. عن عبادة بن الصامت ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: "خُذُوا عَنِّي خُذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدٌ مِائَةٌ وَنَفْيٌ سَنَةً وَالشَّيْبُ بِالشَّيْبِ جَلْدٌ مِائَةٌ وَالرَّجْمُ"^(١٠٥).

٣. عن أبي هريرة ؓ وزيد بن خالد ؓ قالوا: كنا عند النبي ﷺ فقام رجل فقال أنشدك الله إلا قضيت بيننا بكتاب الله، فقام خصمه وكان أفته منه فقال: اقض بيننا بكتاب الله وأذن لي، قال: إن ابني كان عسيفا على هذا، فزنى بامرأته فافتديت منه بمائة شاة وخادم، ثم سألت رجالا من أهل العلم فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام وعلى امرأته الرجم؛ فقال النبي ﷺ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لِأَفْضَيْنَ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ؛ الْمِائَةُ شَاةٌ وَالْخَادِمُ رَدٌّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدٌ مِائَةٌ وَتَغْرِيْبٌ عَامٌ، وَاعْدُ يَا أُنَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمِهَا"، فغدا عليها فاعترفت فرجمها^(١٠٦).

٤. أجمع العلماء على أن حد الزاني البكر غير المحصن؛ الجلد^(١٠٧).

الفرع الثالث: آراء العلماء في تغريب المرأة

اختلف العلماء في مشروعية التغريب في حق الزاني غير المحصن على ثلاثة آراء:

الرأي الأول: يجب التغريب للزاني البكر مطلقًا، رجلاً كان أم امرأة، وهو ما ذهب إليه الشافعية^(١٠٨)، والحنابلة^(١٠٩).

الرأي الثاني: لا يجب التغريب مطلقاً، وهو ما ذهب إليه الحنفية^(١١٠).

الرأي الثالث: يغرب الرجل دون المرأة خشية عليها من الوقوع في الزناة مرة أخرى، وهو ما ذهب إليه المالكية^(١١١).

الأدلة

أولاً: أدلة المذهب الأول

استدل الشافعية والحنابلة على وجوب التغريب على الزاني البكر مطلقاً، بما يلي:

١. عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "خُدُوا عَنِّي خُدُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ

جَلْدُ مِائَةٍ وَنَفْيُ سَنَةٍ وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ"^(١١٢).

٢. وحديث العسيف سابق الذكر.

وجه الدلالة منهما: بين النبي ﷺ أن التغريب يضاف إلى الحد، حيث أن النبي ﷺ قد قضى بالتغريب إضافة إلى الجلد؛

فكان التغريب تمام الحد.

٣. أن التغريب فعله الخلفاء الراشدون الأربعة، وليس لهم مخالف فكان إجماعاً^(١١٣).

ثانياً: أدلة المذهب الثاني

استدل الحنفية على عدم وجوب التغريب مطلقاً، بما يلي:

١. قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ

تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١١٤).

وجه الدلالة: قال الكاساني: "والاستدلال به من وجهين؛ أحدهما: أنه ﷺ أمر بجلد الزانية والزاني ولم يذكر التغريب، فمن

أوجبه فقد زاد على كتاب الله ﷺ، والزيادة على النص نسخ، ولا يجوز نسخ النص بخير الواحد. الثاني: أنه ﷺ جعل الجلد

جزاءً، والجزاء اسم لما تقع به الكفاية مأخوذ من الاجتزاء وهو الاكتفاء، فلو أوجبنا التغريب لا تقع الكفاية بالجلد، وهذا

خلاف النص؛ ولأن التغريب تعريض للمغرب على الزنا؛ لأنه ما دام في بلده يمتنع عن العشائر والمعارف حياءً منهم

وبالتغريب يزول هذا المعنى فيعري الداعي عن الموانع فيقدم عليه، والزنا قبيح فما أفضى إليه مثله"^(١١٥).

٢. ما رواه عبد الرزاق في مصنفه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن أبا بكر بن أمية غُرب إلى خيبر فلحق به رقل

فتنصر، فقال عمر رضي الله عنه: (لا أغرب مسلماً بعده أبداً)^(١١٦)، وروى عن علي رضي الله عنه أنه قال: (حسبهما من الفتنة أن

ينفيا)^(١١٧).

ثالثاً: أدلة المذهب الثالث

استدل المالكية على وجوب تغريب الرجل بما استدل به أصحاب المذهب الأول، أما أدلتهم على عدم وجوب التغريب في

حق المرأة فقد كان على النحو التالي:

١. القياس على حرمة سفر المرأة من غير محرم، وما في ذلك من مفسدة، فقد جاء في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه

قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم

عليها".

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ حرم السفر على المرأة من غير محرم، وفي تغريب الزانية سفر من غير محرم فلم يحل.

٢. أن في تغريبها بغير محرم إغراء لها بالفجور، وتضييع لها، وإن غربت مع محرم، أفضى ذلك إلى تغريب من

ليس بزنان، ونفي من لا ذنب له، وإن كلفت أجرته، ففي ذلك زيادة على عقوبتها بما لم يرد الشرع به^(١١٨).

الترجيح

بعد عرض أدلة كل فريق نرى أن الراجح في المسألة هو ما ذهب إليه المالكية من ثبوت حق التغريب في الرجل دون المرأة، واستند المالكية إلى رأيهم على القياس الخفي فإن القياس يجوز تخصيصه إذا أدى العمل به إلى مفهومه، وهذا يتماشى مع روح التشريع في أن المقصد من التغريب، هو زيادة الردع على الزناة فإن كان التغريب سيؤدي به إلى الفساد، فإن المصلحة تقتضي ألا يثبت التغريب عندها. والقول بوجوب التغريب مطلقاً يحمل مخاطر متعددة في حق المرأة لا سيما أنها مخلوق ضعيف لا يمكن أن يستغني عن وجود الرجل معها، فإثبات التغريب عليها يوقعها في حرج ويؤدي إلى مفسدات أعظم من المصالح المرجوة من هذا الأمر، بينما الرجل يستطيع أن يسافر بنفسه ويتحمل أعباء التغريب مع وجود مفسدة في هذا الأمر إلا أنها تكون أقل غالباً.

الخاتمة

بعد دراسة موضوع القياس الخفي وأثره على الفروع الفقهية، فقد خلص الباحثين إلى جملة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولاً: النتائج

١. يجوز تخصيص العام بالقياس الخفي إلا إذا ظهر من القرائن ما يمنع منه؛ كشدة خفائه أو معارضته ما هو أقوى منه.
٢. يجوز الأكل من هدي التمتع لورود نصوص قوية في المسألة، وهنا لم يقو القياس الخفي على تخصيص العموم بسبب معارضته لما هو أقوى منه.
٣. المتوفى عنها زوجها وهي حامل وكان زوجها لا يجامع مثله تعدد بعدة الوفاة، وليست بعدة الحمل؛ تقوية لجانب القياس الخفي الذي يقتضي استحالة حصول الحمل.
٤. التغريب للزاني غير المحصن ثابت في حق الرجل دون المرأة استناداً إلى القياس الخفي الذي يتماشى مع روح التشريع من أن هذا قد يؤدي إلى ما هو أقيح منه.

ثانياً: التوصيات

١. ضرورة التأصيل والتعديد للقضايا الفقهية المختلفة؛ مما يعمل على انضباط أحكام الجزئيات.
٢. ضرورة التعمق في الجمع بين القواعد الفقهية والمسائل التطبيقية مما يعين على بيان أثر الأصول في الفروع.
٣. الموضوع بحاجة إلى مزيد بحث، فالكثير من الجزئيات بحاجة إلى بيان أثر القياس الخفي فيها.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. ابن الجلاب، أبو القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن البصري. (١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م). التفريع. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ط١، تحقيق: حسين بن سالم الدهماني.
٢. ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب. (١٤٠٣هـ). شرح العضد. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية. تدقيق: شعبان اسماعيل.
٣. ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم النيسابوري. (١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م). الإجماع. عجمان: مكتبة الفرقان. ط٢، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف.
٤. ابن بطلال، أبو الحسين علي بن خلف بن عبد الله. (د.ت). شرح صحيح البخاري. الرياض: مكتبة الرشد. د.ط، تحقيق: ياسر بن إبراهيم.
٥. ابن حنبل، أحمد بن محمد. (١٤١٦هـ / ١٩٩٥م). المسند. القاهرة: دار الحديث. ط١، تحقيق: أحمد شاکر.
٦. ابن رشد، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد القرطبي. (١٤٠٢هـ / ١٩٨٣م). بداية المجتهد ونهاية المقتصد. بيروت: دار المعرفة. ط١.
٧. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. (١٩٩٢م / ١٤١٣هـ). المغني. تحقيق: علي العمريني. الرياض: دار هجر. ط١. وطبعة أخرى لدار عالم الكتب بالرياض، تحقيق: عبد الله التركي، وعبد الفتاح الحلو.

٨. ابن مفلح، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله. (١٤١٨هـ / ١٩٩٧م). المبدع شرح المقنع. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي.
٩. ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري. (د.ت.). لسان العرب. بيروت: دار صادر. ط١.
١٠. ابن منون، عيسى. (د.ت.). نبراس العقول في تحقيق القياس عند علماء الأصول. مصر: مطبعة التضامن الأخوي. عني به إدارة الطباعة المنيرية.
١١. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم الحنفي. (د.ت.). البحر الرائق شرح كنز الدقائق. بيروت: دار المعرفة.
١٢. أبو يعلى، محمد بن الحسين الفراء البغدادي. (١٩٩٣م / ١٤١٤هـ). العدة في أصول الفقه. تحقيق: أحمد المبارك. ط٣.
١٣. الأصفهاني، محمود بن عبد الرحمن. (١٩٨٩م / ١٤١٠هـ). شرح المنهاج للبيضاوي في علم الأصول. الرياض: مكتبة الرشد. د.ط تحقيق: عبد الكريم النملة.
١٤. الآمدي، علي بن محمد. (١٩٨١م / ١٤٠٢هـ). الإحكام في أصول الأحكام. تعليق: عبد الرازق عفيفي. دمشق: المكتب الإسلامي. ط٢.
١٥. بادشاه، محمد أمين. (١٣٥١هـ). تيسير التحرير. مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي. د.ط.
١٦. الباقلائي، أبو بكر محمد بن الطيب. (١٩٩٧م / ١٤١٨هـ). التقريب والإرشاد. تحقيق: عبد الحميد أبو زيد. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط١.
١٧. البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٤٠٠هـ). الجامع الصحيح. القاهرة: المكتبة السلفية. ط١، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي وآخرون.
١٨. البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس. (د.ت.). كشاف القناع إلى متن الإقناع. بيروت: دار الفكر. د.ط.
١٩. البيضاوي، عبد الله بن عمر. (١٩٨٤م / ١٤٠٥هـ). منهاج الوصول في معرفة علم الأصول. مطبوع مع الإبتهاج. بيروت: دار عالم الكتب. علق عليه: سمير المجذوب. ط١.
٢٠. الحفناوي، محمد إبراهيم. (١٩٩٦م / ١٤١٧هـ). إتحاف الأنام بتخصيص العام. القاهرة: دار الحديث. ط١.
٢١. الحولي، ماهر بن حامد. (٢٠١٠م). تخصيص العموم بالعرف، بحث محكم منشور بمجلة الجامعة الإسلامية بغزة، (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 18، العدد2، من ص40-1، يونيو2010م.
٢٢. الدردير، أبو البركات أحمد بن محمد بن أحمد. (د.ت.). الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك. بيروت: دار المعارف. د.ط.
٢٣. الرازي، محمد بن أبو بكر بن عبد القادر. (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م). مختار الصحاح. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون. د.ط، تحقيق: محمود خاطر.
٢٤. الرازي، محمد بن عمر الفخر. (١٤١٢هـ). المحصول في علم أصول الفقه. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط٢. تحقيق: طه جابر العلواني.
٢٥. الرافعي، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم القزويني. (١٤١٧هـ / ١٩٩٧م). العزيز شرح الوجيز. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود.
٢٦. الروياني، عبد الواحد بن إسماعيل. (١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م). بحر المذهب. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، تحقيق: أحمد عزو عناية.

٢٧. الزركشي، محمد بن بهادر. (١٩٩٣م / ١٤١٤هـ). البحر المحيط. دار الكتيب. ط١. تحقيق: لجنة من علماء الأزهر.
٢٨. السبكي، محمود محمد خطاب. (١٤١١هـ / ١٩٩١م). الدين الخالص. المكتبة المحمودية السبكية. ط٥.
٢٩. الشافعي، محمد بن إدريس. (١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م). الأم. المنصورة: دار الوفاء. ط١، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب.
٣٠. الشرييني، شمس الدين محمد بن الخطيب. (١٤١٨هـ / ١٩٩٧م). مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج. بيروت: دار المعرفة. ط١، اعتنى به: محمد خليل عياني.
٣١. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. (د.ت). فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من التفسير. بيروت: دار ابن حزم. د.ط.
٣٢. الشوكاني، محمد بن علي. (١٤٢١هـ). إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. الرياض: دار الفضيلة. ط١. تحقيق: أبي حفص سامي بن العربي الأثري.
٣٣. الصابوني، محمد علي. (١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م). روائع البيان تفسير آيات الأحكام. القاهرة: دار الصابوني. ط١.
٣٤. الصاوي، أحمد. (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م). بلغة السالك لأقرب المسالك. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١.
٣٥. الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام. (د.ت). المصنف. من منشورات المجلس العلمي. د.ط، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
٣٦. العمراني، يحيى بن أبي الخير بن سالم اليميني. (١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م). البيان في مذهب الإمام الشافعي. بيروت: دار المنهاج. ط١، اعتنى به: قاسم محمد النوري.
٣٧. العمري، نادية. (١٩٨٧م / ١٤٠٨هـ). التخصيص عند علماء الأصول دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة. الرياض: دار هجر. ط١.
٣٨. الغرياني، صادق عبد الرحمن. (د.ت). مدونة الفقه المالكي. بيروت: مؤسسة الريان. د.ط.
٣٩. الغزالي، محمد بن محمد. (د.ت). المستصفي من علم الأصول. تحقيق: حمزة زهير حافظ. جدة: شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر. د.ط.
٤٠. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ. (د.ت). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. بيروت: المكتبة العلمية. د.ط.
٤١. القاري، علي بن سلطان محمد. (١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م). مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح. بيروت: دار الكتب العلمية. د.ط، تحقيق: جمال عيتاني.
٤٢. القرافي، أحمد بن إدريس. (١٩٩٧م / ١٤١٨هـ). العقد المنظوم في الخصوص والعموم. تحقيق: محمد علوي بنصر. المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. ط١.
٤٣. القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس. (١٩٩٤). الذخيرة. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، تحقيق: محمد حجي.
٤٤. الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود الحنفي. (١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. بيروت: دار الكتب العلمية. ط٢، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود.

٤٥. الكوذاني، محفوظ بن أحمد. (٢٠٠٠م/١٤٢١هـ). التمهيد في أصول الفقه. تحقيق: مفيد أبو عمشة. بيروت: مؤسسة الريان. ط٢.
٤٦. الماوردي، علي بن محمد بن حبيب البصري. (١٤١٤هـ/١٩٩٤م). الحاوي الكبير. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود.
٤٧. محمد، عبد الله ربيع عبد الله. (١٩٩٦م/١٤١٤هـ). القطعية والظنية في أصول الفقه. دار النهار. ط١.
٤٨. المرادوي، زين الدين علي بن سليمان بن أحمد السعدي. (١٣٧٧هـ/١٩٥٧م) ز الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف. بيروت: دار إحياء التراث العربي. ط١.
٤٩. مسلم، أبو الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري. (١٤١٩هـ/١٩٩٨م). الجامع الصحيح. الرياض: دار المغني. ط١.
٥٠. الموصللي، عبد الله بن محمود بن مودود. (د.ت). الاختيار لتعليل المختار. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط.
٥١. النووي. (١٣٤٧هـ/١٩٢٩م). صحيح مسلم بشرح النووي. القاهرة: المطبعة المصرية. ط١.
٥٢. النووي. (١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م). روضة الطالبين. الرياض: دار عالم الكتب. طبعة خاصة.
٥٣. النووي، محي الدين بن شرف. (د.ت). المجموع شرح المذهب. جدة: مكتبة الإرشاد. د.ط، تحقيق: محمد نجيب المطيعي.

- (١) عبد العزيز العويد: التخصيص بالقياس - دراسة أصولية، بحث مقدم لمجلة وحدة البحوث بجامعة القصيم بالمملكة العربية السعودية.
- (٢) الحولي: تخصيص العموم بالعرف، بحث محكم منشور بمجلة الجامعة الإسلامية بغزة، (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 18، العدد 2، من ص40-1، يونيو 2010م.
- (٣) الماوردي: الحاوي الكبير (١٦/١٤٤).
- (٤) الرازي: المحصول (٥/١٢٢)، الأصفهاني: شرح المنهاج (٢/٦٥٩).
- (٥) ابن الحاجب: شرح العوض (٢/٢٤٧)، محمد أمين بادشاه: تيسير التحرير (٤/٧٦)، منون: نبراس العقول (ص ١٨٠).
- (٦) الماوردي: الحاوي الكبير (١٦/١٤٤).
- (٧) البيضاوي: منهاج الوصول (٣/٣٧)، منون: نبراس العقول (ص ١٨٠)، محمد: القطعية والظنية في أصول الفقه (ص ١١٥).
- (٨) الزركشي: البحر المحيط (٤/٤٩٥).
- (٩) الزركشي: البحر المحيط (٤/٤٩٣).
- (١٠) سورة الطلاق: من الآية (٤).
- (١١) الزركشي: البحر المحيط (٤/٤٩٨)، ابن قدامة: المغني (١١/١٣٢).
- (١٢) الشوكاني: ارشاد الفحول (٢/٢٠٠)، الزركشي: البحر المحيط (٣/٤٩٣).
- (١٣) الأمدي: الأحكام في أصول الأحكام (٢/٣٣٧)، الغزالي: المستصفى (٣/٣٤٨).
- (١٤) العمري: التخصيص عند علماء الأصول (ص ٢١٣).
- (١٥) نفس المرجع.
- (١٦) أبو يعلى: العدة (٢/٥٦٤)، الغزالي: المستصفى (٣/٣٤٧)، الحفناوي: اتحاف الأنام بتخصيص العام، (ص ٣١٨).
- (١٧) سورة النساء: آية (١٧٦).
- (١٨) الكوذاني: التمهيد في أصول الفقه (٢/١٢٤).
- (١٩) الغزالي: المستصفى (٣/٣٤٦).
- (٢٠) نفس المرجع.
- (٢١) نفس المرجع.

- (٢٢) أبو يعلى: العدة (٥٦٤/٢).
- (٢٣) القرافي: العقد المنظوم (٤١٩/٢).
- (٢٤) الكوذاني: التمهيد (١٢٥/٢).
- (٢٥) أخرجه أبو داوود في سننه، كتاب القضاء، باب: اجتهاد الرأي في القضاء، ح ٣٥٩٢، ص ٦٤٤، وضعفه الألباني في تخريج أحاديث الكتاب.
- (٢٦) الغزالي: المستصفى (٣٤٣/٣)، القرافي: العقد المنظوم (٤١٨/٢).
- (٢٧) العمري: التخصيص عند علماء الأصول (ص ٢١٠).
- (٢٨) الباقلاني: التقريب والإرشاد (١٩٦/٣)، الشوكاني: ارشاد الفحول (٦٩٣/٢).
- (٢٩) القرافي: العقد المنظوم (٤١٧/٢).
- (٣٠) أبو يعلى: العدة (٥٦٨/٢).
- (٣١) المرجع نفسه.
- (٣٢) انظر: الفيومي، المصباح المنير ٦٣٦/٢، الرازي: مختار الصحاح، ص ٧٠٥.
- (٣٣) انظر: ابن مودود الموصلي، الاختيار لتعليل المختار ١٧٢/١.
- (٣٤) انظر: القرافي، الذخيرة ٣٥١/٣.
- (٣٥) النووي، المجموع ٣٢٠/٨.
- (٣٦) مسند الإمام أحمد: ٧٦/٣، ح ٢٣٥٩. والحديث ضعفه أحمد شاكر في تحقيقه للكتاب.
- (٣٧) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الحج، باب: قتل القلائد والبدن والبقر، ٥١٨/١، ح ١٦٩٨.
- (٣٨) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ٧٠/٩.
- (٣٩) ابن قدامة، المغني ٤٤٨/٥.
- (٤٠) سورة البقرة: من الآية (١٩٦).
- (٤١) الماوردي، الحاوي الكبير ١٠٢/٤.
- (٤٢) سورة الحج: من الآية (٢٩).
- (٤٣) ابن قدامة، المغني ٤٤٦/٥.
- (٤٤) سورة الحج: من الآية (٢٨).
- (٤٥) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الأضاحي، باب: بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام، ١٠٨٩، ح ١٩٧٢.
- (٤٦) ابن قدامة، المغني ٤٤٦/٥.
- (٤٧) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ١٣٨/٣.
- (٤٨) ابن الجلاب، التفريع ٣٣٢/١.
- (٤٩) ابن قدامة، المغني ٤٤٤/٥.
- (٥٠) انظر: النووي، روضة الطالبين ٤٥٩/٢.
- (٥١) ابن رشد، بداية المجتهد ٣٨٠/١.
- (٥٢) سورة الحج: من الآية (٢٨).
- (٥٣) ابن بطال، شرح صحيح البخاري ٣٩٥/٤.
- (٥٤) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الحج، باب: ما يأكل من البدن وما يتصدق، ٥٢٤/١، ح ١٧٢٠.
- (٥٥) ابن بطال، شرح صحيح البخاري ٣٩٥/٤.
- (٥٦) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الحج، باب: حجة النبي ﷺ، ٦٣٧، ح ١٢١٨.
- (٥٧) القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المفاتيح ٥٤٦/٥.
- (٥٨) ابن قدامة، المغني ٤٤٦/٥.
- (٥٩) الروياني، بحر المذهب ٣٧٤/٤، الماوردي، الحاوي الكبير ١٨٧/٤، السبكي، الدين الخالص ٣٠٣/٩.
- (٦٠) انظر: الفيومي، المصباح المنير ٤٤/٢، الرازي: مختار الصحاح، ص ٤١٦.

- (٦١) انظر: ابن منظور، لسان العرب ٢٨١/٣.
- (٦٢) الشريبي، معني المحتاج ٣٨٤/٤.
- (٦٣) سورة البقرة: من الآية (٢٢٨).
- (٦٤) انظر: ابن نجيم، البحر الرائق ١٤٠/٤.
- (٦٥) انظر: المرادوي، الإنصاف ٢٧٩/٩.
- (٦٦) انظر: الدردير، الشرح الصغير ٦٧٣/٢.
- (٦٧) سورة الشافعي، الأم ٥٣٠/٦.
- (٦٨) انظر: الطلاق: من الآية (٤).
- (٦٩) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ١٢٤/٣.
- (٧٠) البيهقي، سنن البيهقي، كتاب الطلاق، باب استبراء من ملك الأمة، ٧/ ٧٣٨، ح ١٥٥٨٧.
- (٧١) انظر: الصابوني، تفسير آيات الأحكام ٢٣٢/١.
- (٧٢) انظر: ابن الهمام، شرح فتح القدير ٣٠٩/٤.
- (٧٣) سورة الطلاق: من الآية (١).
- (٧٤) انظر: الشريبي، معني المحتاج ٣٨٥/٣.
- (٧٥) انظر: الصابوني، تفسير آيات الأحكام ٢٣٢/١.
- (٧٦) مالك، الموطأ، كتاب الطلاق، باب انقضاء الحيض ٥٧٥/٢، ح ٦٠٢.
- (٧٧) انظر: الدردير، الشرح الصغير ٥٧٣/٢.
- (٧٨) انظر: ابن الهمام، شرح فتح القدير ٣٠٩/٤.
- (٧٩) انظر: الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٤٢٨/٤.
- (٨٠) سورة الطلاق: من الآية (٤).
- (٨١) انظر: البهوتي، كشاف القناع ٤١٥/٥.
- (٨٢) سورة البقرة: من الآية (٢٣٤).
- (٨٣) انظر: الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٤٣٠/٤، الغرياني: مدونة الفقه المالكي ٩٢/٣.
- (٨٤) انظر: ابن رشد، بداية المجتهد ٩٦/٢.
- (٨٥) سورة الطلاق: من الآية (٤).
- (٨٦) سورة البقرة: من الآية (٢٣٤).
- (٨٧) انظر: الشوكاني، فتح القدير ص ٢١٦.
- (٨٨) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الطلاق، باب: انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل، ٧٩٦، ح ١٤٨٤.
- (٨٩) سورة البقرة: من الآية (٢٣٤).
- (٩٠) سورة الطلاق: من الآية (٤).
- (٩١) انظر: ابن نجيم، البحر الرائق ١٤٥/٤.
- (٩٢) انظر: الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٤٣٢/٤.
- (٩٣) انظر: النووي، روضة الطالبين ٣٥٠/٦.
- (٩٤) ابن قدامة، المعني ٢٣٥/١١.
- (٩٥) انظر: ابن منظور، لسان العرب ٩١/١.
- (٩٦) ابن مودود الموصل، الاختيار لتعليل المختار ٧٩/٤.
- (٩٧) الصاوي، بلغة السالك لأقرب المسالك ٢٣٣/٤.
- (٩٨) الشريبي، معني المحتاج ١٨٦/٤.
- (٩٩) ابن مفلح، المبدع شرح المقنع ٣٨٠/٧.
- (١٠٠) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الحدود، باب: رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت، ٢٥٧/٤١، ح ٦٨٣٠.

-
- (١٠١) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنى، ٩٣٢، ح ١٦٩٥.
- (١٠٢) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنى، ٩٣٢، ح ١٦٩٥.
- (١٠٣) انظر: ابن المنذر، الإجماع ١٦١، العمراني، البيان في مذهب الإمام الشافعي ٣٤٦/١٣، ابن قدامة: المغني ٣٠٩/١٢.
- (١٠٤) سورة النور: الآية (٢).
- (١٠٥) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الحدود، باب: حد الزنى، ٩٢٨، ح ١٦٩٠.
- (١٠٦) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنى، ٩٣٢، ح ١٦٩٨.
- (١٠٧) انظر: ابن المنذر، الإجماع ١٦٠.
- (١٠٨) انظر: الرافعي، العزيز شرح الوجيز ١٣٠/١١.
- (١٠٩) انظر: ابن مفلح، المبدع شرح المقنع ٣٨٤/٧.
- (١١٠) انظر: الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٢١١/٩.
- (١١١) انظر: ابن رشد، بداية المجتهد ٤٣٦/٢.
- (١١٢) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الحدود، باب: حد الزنى، ٩٢٨، ح ١٦٩٠.
- (١١٣) انظر: ابن قدامة: المغني ٣٢٣/١٢.
- (١١٤) سورة النور: الآية (٢).
- (١١٥) انظر: الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٢١١/٩ - ٢١٢.
- (١١٦) عبد الرزاق، المصنف ٣١٤/٧، ح ١٣٣٢٠.
- (١١٧) المرجع نفسه ٣١٥/٧، ح ١٣٣٢٧.
- (١١٨) انظر: ابن قدامة: المغني ٣٢٢/١٢.